افعاله ثابتة ضرورة الامر بها والنهي عنها فان ذلك للعاجز مع
فانتفى قدرة الباري ضرورة وقالت الجبرية لا قدرة للعبد
على الاضطرار لان القدرة عليه يقتضي بكيفية قبل وقوعه
وليس للعبد ذلك فثبت قدرة الباري عليها ضرورة لمطابقة
الفعل بلا قدرة وفيه بحث لان المراد بالاختراع ان كان الايجاد
فلانم ان لا قدرة للعبد عليه بل هو عين النزاع قوله لان القدرة
عليه يقتضي العلم بكيفيته قبل وقوعه قلنا مسلم وليس للعبد
ذلك ممنوع فان العلم بالكيفية قبل الوقوع علم فعلي ومن
اراد ان يفعل شيئا فانه يتصوره على الوجه الذي يريد ان
يوقعه عليه قبل ايقاعه ولنا ان القول بخلق العباد افعالهم
يشرك في الخلق والشريك متف اما بمساعدة للخصم على ذلك
لكونه موحدا واما بالدليل كما سنذكره وفيه نظر لان الخصم
يساعده على نفي الشريك في الالوهية دون الخالقية على
ذلك التقدير لانه يجعل التكوين من صفات الفعل ويجوز
الاشتراك قال صاحب الطوالع بصعوبة هذا المقام

انكر السلف

انكر السلف على المناظرين فيه ودخول مقدور واحد الخ
جواب عن منشاء الاختلاف وتقريره ان دخول مقدور
واحد تحت قدرة قادرين بقدرتي الاختراع والاكتساب
مع واما دخوله تحت قدرتين احديهما قدرة الاختراع
والاخرى قدرة الاكتساب فجايز وبيان ذلك ان العبد
قادر ان يحصل فعلا بريد وجوده في الخارج ففيه قدرة
التحصيل وليس تلك القدرة مقدورة له فان المراد بفعل لا يقدر
على احداث تلك القدرة بل هي فيه بخلق الله تعالى لانها ممكنة
فتكون متعلقة بقدرة الله تعالى تعلق ساير الممكنات فيها وهي
المرادة بقدرة الاختراع ولا يستغني عنها ممكن سواء
كان عينا خارجيا او فعلا للعبد او غيرها وعلى هذا
يظهر امتناع دخول مقدور واحد تحت قدرتي الاختراع
بمساعدة الخصم لانه ليس بمتأت بخلق العبد غير فعله واما امتناع
دخوله تحت قدرتي الاكتساب فلان المراد بقدرة الاكتساب
ما كان علة مستقلة في وجود الفعل الشخصي وهي لا تكون

Copyright © King Saud University